

خواطر عن قرار تعديل الإجازات

بعمل متأن، وتخطيط دقيق تمضي وزارة الخدمة المدنية في تطوير أنظمة ولوائح الخدمة المدنية شيئاً فشيئاً ، وتم ذلك بعد قيامها بإجراء حلقات نقاش ، وندوات ، وورش عمل ، وأخذ رأي الخبراء والمختصين ، ثم تظهر لك تلك الخبرات لتخرج في تعديلات متتالية ، وآخر تلك التعديلات ما أصدره مجلس الوزراء الموقر من تعديل للائحة الإجازات حيث لامست هذه التعديلات وقائع جديدة لم تتضمنها اللائحة ولا التعليمات السابقة من قبل .

كان الموظف يضطر إلى أخذ إجازة اضطرارية في حالة وفاة أحد الوالدين أو الأبناء أو الزوجة، أو إجازة عادية تحسم من رصيده ، غير أن تعديل المادة (20) من لائحة الإجازات وإضافة فقرة جديدة برقم (أ) أتاحت للموظف إجازة خاصة بالوفاة مدتها ثلاثة أيام براتب كامل عند وفاة أحد ممن أشرنا إليهم سابقاً ، وإجازة يوم واحد مدفوع الراتب عند وفاة أحد الإخوة والأخوات وبهذا وفر هذا التعديل على الموظف جزءاً من إجازاته العادية أو الاضطرارية .

ومقابل الوفاة هناك الحياة .. فقد منح الموظف لأول مرة إجازة لمدة يوم واحد إذا رُزق بمولود، ونظراً لعدم تقييد الموظف بيوم محدد ، فقد مُنح الموظف يوماً كإجازة خلال اسبوع من تاريخ الولادة ، وبديهي أنه سيتم تحديد هذا الاسبوع من تاريخ شهادة الولادة ، ومن الطبيعي أن الأم الموظفة تستحق الموظفة إجازة وضع بكامل الراتب مدتها (60) يوماً، وفقاً للفقرة أ من المادة 29 من لائحة الإجازات .

تعديل جميل آخر، جدير بالوقوف عنده وهو منح الموظفة الحاضنة إجازة رعاية مولود لرعاية الطفل اليتيم الذي تكفله ، وهذا تعديل انساني لم يميز فيه بين الأبن الحقيقي والأبن المتبنى وهو تعديل يحسب لمجلس الخدمة المدنية، إذ كانت اللائحة تمنح الموظفة إجازة أمومة مدتها (ثلاث سنوات) كحد أعلى طوال خدمتها في الدولة بربع الراتب للتفرغ لرعاية ابنها، والتعديل أضاف نفس الحكم على من تم تبنيته.

أيضاً من التعديلات الجديدة تعديل المادة السابعة من لائحة الإجازات إذ تضمنت أنه إذا وافق يوم عمل واحد بين عطلتين رسميتين يكون هذا اليوم عطلة رسمية. لم يكن الأمر كذلك ، استشعر مجلس الخدمة المدنية صعوبة عودة الموظف لدوام يوم واحد وكان قبلها في إجازة رسمية وبعدها سيكون في إجازة رسمية لذا شفعت هاتين الإجازتين ليوم العمل ليكون إجازة أيضاً، لأن الواقع العملي يفرض على الموظف اخذ هذا اليوم اجازة اضطرارية، أو قد يتغيب عنه ويترك إدارته تحسم مقابل هذا الغياب، ونظراً لمصلحة الموظف؛ وللمصلحة العامة فقد تحدد أن يكون هذا اليوم إجازة أيضاً، وهذا سيجعل الوزارات والمؤسسات العامة الخدمية تأخذ ذلك في الاعتبار، فمن الآن لن تمنح وزارة الصحة ، على سبيل المثال ، مواعيد في هذا اليوم ، رغم أنه لن يتحقق هذا الجمع بين الإجازتين خلال العشر سنوات القادمة تقريباً إلا مرة واحدة لكن هذه حسنة تحسب لمجلس الخدمة المدنية .

باقي التعديلات انحصرت في تعديل المادة (29) من لائحة الإجازات، وركزت على قطع الإجازة ، والتعويض عنها .

إذ يفترض بالموظف أنه رتب أموره للحصول على الإجازة ويتمتع بها الى نهايتها ، ومثلما صدرت الإجازة بقرار إداري يفترض عملاً أن يكون قطعها بقرار إداري أيضاً ولأن الإدارة قد تجبر الموظف على قطع إجازته فقد اشترط البند (1) من الفقرة (أ) من هذه المادة موافقة الإدارة والموظف على قطع الإجازة، ولا تكفي فقط موافقة الإدارة. ونظراً لعدم الإشارة إلى ذلك فنرى أن تثبت موافقة الموظف بقطع إجازته بكتابة كتاب إلى رئيسه المباشر، أو رئيس الجهة الإدارية برغبته في قطع إجازته والعودة إلى العمل ، غير أن الفقرة (ب) اشترطت أن يكون الموظف قد تمتع بإجازته وبحد أدنى خمسة أيام، وهي أدنى مدة للموظف ليحصل فيها على إجازة عادية .

أخذ كذلك مجلس الخدمة المدنية في اعتباره أمراً جوهرياً أعطاه رقم (3) في التعديل وهو الا يترتب على قطع الإجازة أي مزايا مالية للموظف، وهذا أمر يأخذ في الاعتبار مصلحة الجهة الإدارية؛ إذ رأيت في الواقع العملي أن بعض الموظفين يحصل على إجازة عادية لمدة (90) يوم ويطلب من الجهة دفع مبلغها مع قرار الإجازة ثم بعد اسبوعين أو ثلاثة من تمتعه بالإجازة يطلب قطعها فتقوم الجهة بقطع الإجازة وتقسط عليه تلك المبالغ.

شرط آخر اضيف لأحكام قطع الإجازة وهو أن يكون الموظف قد تمتع بإجازة عادية لا تقل عن 36 يوماً خلال الثلاث سنوات الماضية ، وفي هذا الشرط حافز للموظف ليحصل على إجازة على الأقل كل ثلاث سنوات ، وإني اعرف بعض الزملاء في العمل مضى عليهم أكثر من 12 سنة ولم يحصلوا على إجازة، ومهما كان الأمر من ضغط العمل أو قلة الموظفين فإني لا أعتقد أن هناك شيئاً جوهرياً يجعل الموظف يقضي هذا العمر الطويل في الوظيفة بدون إجازة، وسيعلم مثل هذا الموظف عندما يقترب تقاعده كيف سيحاول الحصول على أشهر كثيرة كإجازات في آخر ثلاث سنوات من عمره الوظيفي ليعوض ما فاتته.

هذه بعض إبداعات مجلس الخدمة المدنية (قبل حله) ، ووزارة الخدمة المدنية في الإجازات ، إذ لمست جانباً إنسانياً كان يعاني منه الموظف لذا نقول شكراً معالي وزارة الخدمة المدنية ، شكراً معالي نائب الوزير، شكراً سعادة أمين مجلس الخدمة المدنية، وشكراً للعاملين معكم وفي انتظار المزيد من التطوير في كل ما يحسن الوظيفة العامة .

د. إبراهيم بن محمد الحديثي

جامعة الملك سعود

الخميس 22 يناير 2015

الرياض